المحتويات

الموضوع الصفحة

المقدمة 17

الفصل الأول

ماهية عقد القرض العام

المبحث الأول: تعريف عقد القرض العام وتمييزه عن صور الدين الأخرى 27

المطلب الأول: تعريف عقد القرض العام 27

المطلب الثاني: تمييز عقد القرض العام عن الضريبة 29

المطلب الثالث: تمييز عقد القرض العام عن الإصدار النقدي 31

المبحث الثاني: خصائص عقد القرض العام 35

أولاً: القرض العام مبلغ من المال 35

ثانياً: القرض العام يدفع بصورة اختيارية 36

ثالثاً: القرض العام يدفع من قبل أحد الأشخاص القانون العام أو الخاص ... 36

رابعاً: القرض العام يدفع للدولة أو للأشخاص العامة الأخرى 37

خامساً: القرض العام يتم بموجب عقد 37

سادساً: القرض العام يستند إلى إجازة البرلمان 37

سابعاً: القرض العام يتضمن مقابل الوفاء 39

ثامناً: القرض العام ضريبة مؤجلة 40

المبحث الثالث: الطبيعة القانونية لعقد القرض العام 40

Scanned by CamScanner

المطلب الأول: تحديد العقد الإداري 42
المطلب الثاني: تحديد عقد القرض العام 56
المطلب الثالث: عقد القرض العام في التشريعات المقارنة 60
المطلب الرابع: الاتجاهات الحديثة في تحديد عقد القرض العام 65
المبحث الرابع: الطبيعة الاقتصادية لعقد القرض العام في الفكر المالي 71
أولاً: بالنسبة للسياسة الائتمانية 71
ثانياً: القروض العامة في الفكر المالي التقليدي 76
ثالثاً: النظرية الحديثة في الفكر المالي 82
المبحث الخامس: التقسيمات المختلفة للقروض العامة 87
المطلب الأول: من حيث مصدرها المكاني 87
أولاً: القروض الداخلية 88
ثانياً: القروض الخارجية 91
المطلب الثاني: من حيث حرية الاكتتاب 94
أولاً: القروض الاختيارية 94
ثانياً: القروض الإجبارية 96
المطلب الثالث: من ناحية توقيت القروض 101
أولاً: القروض المؤبدة أو الثابتة 101
ثانياً: القروض المؤقتة أو القابلة للاستهلاك 103

الفصل الثاني

الجوانب الأساسية في التنظيم الفني للقروض العام

المبحث الأول: عملية إصدار القروض العامة 115

Scanned by CamScanner

المطلب الأول: شروط عقد القرض 116
أولاً: مبلغ القرض العام 116
ثانياً: شكل السندات 118
ثالثاً: سعر الإصدار 119
رابعاً: المزايا المالية والضمانات 120
المطلب الثاني: أساليب إصدار القرض العام 124
أولاً: الاكتتاب العام المباشر 126
ثانياً: الاكتتاب المصرفي 127
ثالثاً: الاكتتاب بالمزايدة 130
رابعاً: الإصدار في البورصة 131
المبحث الثاني: تخفيف العبء المالي للقروض العامة 132
المطلب الأول: تثبيت القرض العام 132
المطلب الثاني: تبديل القرض العام 134
الفرع الأول: أنواع التبديل 135
أولاً: التبديل الإجباري 135
ثانياً: التبديل المستتر (المقنع)..... 135
ثالثا: التبديل الاختيار 136
الفرع الثاني: العوامل المهيأة لنجاح التبديل 136
المبحث الثالث: انقضاء القروض العامة 153
المطلب الأول: الوفاء بالقرض العام 155
المطلب الثاني: أحكام استهلاك القرض العام 160
أولا: أسلوب الاستهلاك على أقساط سنوية محددة 161
ثانياً: الاستهلاك بطريق القرعة 164

Scanned by CamScanner

ثالثاً: أسلوب استهلاك القرض عن طريق شراء السندات من سوق الأوراق المالية (البورصة) 165
رابعاً: تدبير الأموال اللازمة لاستهلاك القرض العام 165
خامساً: توقف الدولة وامتناعها عن الدفع 169
سادساً: انهيار العملة 170

الفصل الثالث

الأحكام العامة لعقد القرض العام

المبحث الأول: أركان عقد القرض العام 177
المطلب الأول: شروط الانعقاد 178
أولاً: صفة المتعاقدين والأهلية اللازمة للتعاقد 179
ثانياً: عيوب الرضا 180
المطلب الثاني: محل العقد 184
المطلب الثالث: السبب في عقد القرض العام 186
المبحث الثاني: آثار عقد القرض العام 193
المطلب الأول: التزامات المقرض 196
أولاً: الالتزام بنقل الملكية 196
ثانياً: الالتزام بالتسليم 196
ثالثاً: ضمان الاستحقاق 197
رابعاً: ضمان العيوب 197
المطلب الثاني: التزامات المقترض 198
أولاً: الالتزام بدفع الفوائد 199

Scanned by CamScanner

ثانياً: الاتزام برد المثل (برد مبلغ القرض) 199
ثالثا: الالتزام في إعادة التوازن المالي للعقد 201
أ. نظرية عمل الأمير 202
ب. نظرية الظروف الطارئة 207

الفصل الرابع

النظام القانوني لعقد القرض الخارجي

المبحث الأول: التحليل القانوني لعقد القرض الخارجي 214
المطلب الأول: في وسائل إبرام عقد القرض الخارجي..... 214
أولاً: القرض المباشر 214
ثانياً: في شكل سندات مطروحة 215
ثالثاً: وثائق إصدار القرض 217
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لعقد القرض الخارجي 217
أولاً: ماهية القروض المطروحة بشكل سندات..... 217
ثانياً: هل يمثل القرض عقدا أم تعهدا صادرا من جانب واحد 218
ثالثاً: مضمون العقد 219
رابعاً: حول التكييف القانوني لعقد القرض..... 224
المطلب الثالث: الأمن التشريعي لعقد القرض الخارجي..... 235
المبحث الثاني: الاتجاهات السائدة في إسناد عقد القرض الخارجي..... 239
المطلب الاول: الاتجاه التقليدي في إسناد عقد القرض الخارجي..... 239
أولاً: قانون الإرادة 239
ثانياً: قانون محل التعاقد 240
ثالثا: قانون محل التنفيذ 241

Scanned by CamScanner

رابعا: البحث في كل عقد عن ضابط الإسناد الأكثر توافقا 241
المطلب الثاني: في القانون الواجب التطبيق 243
أولا: الحلول القضائية 243
ثانياً: الأنماط المتباينة للقروض وقانون العقد 244
1. في حالة القرض المبرم بين الأفراد 244
2. في حالة القرض المقدم من مؤسسة مالية متخصصة 245
3. في حالة القرض المطروح في شكل سندات 245
4. قروض الدولة 246
أ. القروض فيما بين الدول 246
ب. القروض في ما بين دولة وشخص من أشخاص القانون الخاص 247
ج. التمييز بين العقود الإدارية واتفاقيات التنمية 247

الفصل الخامس

النظام القانوني لعقد القرض العام في القانون الأردني والقانون المقارن

أولا: أذونات الخزينة 253
ثانياً: السندات الحكومية 258
ثالثاً: سندات المؤسسات العامة 266
رابعاً: الاقتراض من الجهاز المصرفي والمؤسسات العامة 268
أ. الاقتراض من البنك المركزي (السلف)..... 268
ب. الاقتراض من البنوك والمؤسسات العامة المحلية 271

المبحث الثاني: الأحكام التشريعية المنظمة للدين العام الداخلي وإدارته في الاقتصاد الأردني 273

Scanned by CamScanner

المطلب الأول: قانون الدين العام الداخلي في الاقتصاد الأردني وما طرأ عليه من تعديلات 274
المطلب الثاني: مدى الالتزام بقانون الدين الداخلي 277
الخاتمة، التوصيات 279
المراجع 285

Scanned by CamScanner